

التوسعة وهو صحيح ولكن ليس كل خلاف المشهور وان اريد به التوسعة الى غروب الشفق في
هكذا الاستدلال نظر فان بعض من ضيق وقت المغرب جعل مقدراً ان يدخل
فيه منه أما يتناول لقيمات يكسوها سورة الجوع فعلى هذا فلا يلزم ان يكون وقت المغرب
متوسعاً الى غروب الشفق على ان الصحيح الذي يذهب اليه ان وقتها توسع الى غروب
الشفق وانما الكلام في وجه هذا الاستدلال من هدى الحديث وقد استدله به أيضاً
على ان صلوة الجماعة ليست بفرجة على الاعيان في كل حال وهذا صحيح وان اريد به
ان خصوص الطعام مع التشوف اليه عند ترك الجماعة فان اريد به الاستدلال على
انها ليست بفرض من غير عند بل يصح ذلك وفي الحديث دليل على تقديم فضيلة حضور
القلب في الصلوة على فضيلة اول الوقت فانها لما تراجعت صاحب الشرع الواسط
الى حضور القلب على الصلوة في اول الوقت والتشوفات الى المعنى ايضاً قد لا يتصور
الحكم على حضور الطعام بل يقولون به عنه وجود المعنى وهو التشوف الى الطعام
والتحقيق في هدى ان الطعام اذا لم يحضر فاما ان يكون متيسر الحضور عن قريب
حتى يكون كالحاضر اولاً فان كان الاول فلا يبعد ان يكون حكمه حكم الحاضر وان
كان الثاني وهو ما يتراخي خصوصاً فلا ينبغي ان يلحق بالمخاطفة حضور الطعام
يوجب زيادة تشوف وتطلع اليه وهذه الزيادة يمكن ان يكون اعتبارها الشارع
في تقديم الطعام على الصلوة فلا ينبغي ان يلحق بها ما لا يساويها للقاعدة الاصولية
ان محل النصارى اشتمل على وصف يمكن ان يكون معتبراً لم يبلغ والله اعلم **الحديث**
الثامن وسلم عن عابثه قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه واله يقول
للصلوة حضور طعام ولا وهويد افع الاجبتين هذك الحديث ادخل في العموم
من الحديث الاول اعني بالنسبة الى لفظ الصلوة والنظر الى المعنى يقتضي تخصيص
التخصيص ببعض الصلوة والنظر الى اللفظ يقتضي التعميم وهو اللاتي يذهب
الظاهرية وقد قدما يتعلق بحضور الطعام والاجبتان الغايظ والبول وقد ورد
صريحاً في بعض الاحاديث ومدافعة الاجبتين اما ان يؤدي الى الاختلاف بين او
او بشرط اولاً فان ادى الى ذلك امتنع وجعل الصلوة معه وان دخل واختل الركن
او الشرط فسد الصلوة بذلك الاختلال وان لم يود الى ذلك فالمشهور فيه الكراهة

وقتي

ونقل عن مالك رحمه الله تعالى ان ذلك موثر في الصلوة بشرط شغل عنها وقال يعبه في
الوقت وبعد وتادله بعض اصحابه على انه ان شغل حتى انه لا يدرك كيف صلى فهو الا
الذي يعيد قبل وبعد واما ان شغله شغل خفيفاً لم ينهه من اقامة حدودها وصلى
صامتاً بين ركبة فهو الذي يعيد في الوقت قال القاضي باض رحمه الله تعالى كلام جمهور
على ان بلغ به ما لا يعقل به صلواته ولا يضبط حدودها فتحوّل بحد ولا يصل له الدخول
في الصلوة وانه يقطع الصلوة ان اصاب به ذلك فيها وهذا الذي قدسنا من التناول
وكلام القاضي فيه بعض احواله والتحقيق ما شرنا اليه اولاً انه ان منع من ركعتين او شرط
امتنع الدخول في الصلوة معه وفسدت الصلوة باختلال الركن او لشرط وان لم يمنع
عن ذلك فهو مكره ان نظر الى المعنى او امتنع ان نظر الى ظاهر اللفظ ولا يقتضي ذلك الاعادة
على مذهب الشافعي واما ما ذكر من التناول من انه لا يدهرك كيف صلى او قاله القاضي ان
من بلغ به ما لا يعقل صلواته فان اريد بذلك التفتك في شي من الاسكان حكمه حكم التفتك
في ذلك بغير ذلك السبب وهو البناء على اليقين وان اريد به ان يذهب خشوعه بالكلية
فحكمه حكم من صلى بغير خشوع وذهب جمهور الامهات ان ذلك لا يبطل الصلوة وقول
القاضي ولا يضبط حدودها ان اريد به ان لا يفعلها كما وجب عليه فهو ما ذكرناه بيئاً
وان اريد به غير ذلك من ذهب الخشوع فقد بيناه ايضاً وهذا الذي ذكرناه انما هو
بالنسبة الى اعادة الصلوة واما بالنسبة الى اجوات الدخول فيها فقد يقال انه لا
يجوز له ان يدخل في صلوة لا يتك فيها من تذكرا قامة او كانها وشرا يطها واما ما اشأ
اليه بعضهم من امتناع الصلوة مع مدافعة الاجبتين من جهة ان خروج النجاسة من
مقرها يجعلها كالبيمارنة وتوجب انتقاض الطهارة وتقويم الدخول في الصلوة غير
التناول الذي قدسناه فهو عند ي بعيد لانه احداث سبب اخر في انتقاض الطهارة
من غير ذلك صريح فيه فان استند الى هذا الحديث فليس بصريح في ان السبب
ذكره واما غايته انه مناسب او محتمل والله اعلم **الحديث التاسع**
عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال شهدنا عند رجل مريضين وارضاهم عندي
عمران رسول الله صلى الله عليه واله وتلاوا عن الصلوة بعد الصبح حتى تطلع الشمس
وبعد العصر حتى تغرب الشمس وما في معناه من الحديث انما هو انما في سعيه الخدي